

الظروف المعيشية المزعزعة للغاية لأكثر عدد من اللاجئين في العالم ،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء شدة خطورة حالة الأغذية في أفريقيا التي تزيد من تفاقمها حالات الجفاف المزمع ، واستمرار تناقص الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ، واستمرار تزايد حجم واردات منتجات الأغذية في أفريقيا ، خصوصاً في منطقة السهل السوداني ومنطقة الجنوب . وإذ تلاحظ أنه من بين العوامل الأخرى ، يواصل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية في أفريقيا تخلفه عن مساهمة النمو السكاني ،

وإذ تقر بأن أفريقيا هي أقل مناطق العالم تصنيفاً ، وأن هذه الحالة بعينها تستلزم تنفيذ الأهداف المحددة في برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا تنفيذاً تاماً ، وأن عكس اتجاه الحالة القائمة يستلزم أن يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل تحقيق التنفيذ الفعال لأهداف العقد ،

وإذ تقر أيضاً بأن أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية فريدة في ظروفها ، تزيد من سوء أمور من بينها أن أفريقيا تضم ثلاثة أرباع أقل البلدان نمواً ، ونصف البلدان غير الساحلية في العالم ،

واقترعاً منها بالحاجة إلى زيادة الموارد الخارجية واستمرارها على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر لكي تتحقق بطريقة منسقة غايات وأهداف خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس النهائي (١٦٧) ،

وإذ تشير إلى أن ثمة حاجة إلى إجراء تقييم شامل لتطبيق التدابير الخاصة لتنمية أفريقيا اجتماعياً واقتصادياً وذلك أثناء الاستعراض والتقييم التقييميين للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وقد نظرت في التقرير الثالث للأمين العام بشأن التدابير الخاصة لتنمية أفريقيا اجتماعياً واقتصادياً في الثمانينات (١٦٨) ، الذي يستعرض التدابير الخاصة التي اتخذها المجتمع الدولي لتلك الغاية ،

١ - تحيط علماً بالتقرير الثالث للأمين العام بشأن التدابير الخاصة لتنمية أفريقيا اجتماعياً واقتصادياً في الثمانينات ؛

٢ - تعرب عن أسفها لأن الموارد المقدمة حتى الآن لا تتناسب مع متطلبات التنمية الأفريقية ، رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مدى السنوات الثلاث الماضية ؛

٣ - تلاحظ النتائج المخيبة للآمال التي تمخض عنها المؤتمر الرابع لإعلان التبرعات من أجل صندوق الأمم المتحدة

١٩٩/٣٨ - تدابير خاصة لتنمية أفريقيا اجتماعياً واقتصادياً في الثمانينات

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضاً ، إلى قرارها ٦٤/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، المتعلقين باعتماد مجموعة كبيرة من التدابير الخاصة من أجل تنمية أفريقيا اجتماعياً واقتصادياً في الثمانينات ،

وإذ تشير كذلك إلى الفرع الثاني من قرارها ١٨٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، والفرع الثاني من قرارها ٢١٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وإلى قراراتها ١٤٠/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن عقد النقل والمواصلات في أفريقيا ، و ٢٤٥/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حالة الأغذية والزراعة في أفريقيا ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٣٩/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي حث فيه ، في جملة أمور ، البلدان المتبرعة على أن تقدم مستويات كبيرة وثابتة من الموارد لتعزيز التنمية المتسارعة للبلدان الأفريقية والتنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفييا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (١٦٩) ، وأن تبسرع بسخاء لصندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للتنمية الأفريقية ،

وإذ تقلقها بالغ القلق الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على اقتصادات البلدان الأفريقية ، والولايات التي تتعرض لها القارة الأفريقية ، التي تعاني أساساً من مشاكل هيكلية منها انخفاض مستوى معرفة القراءة والكتابة والتدريب إلى أدنى حد ، وبدائية الهياكل في ميدان الصحة والسكان ، وكذلك

(١٦٧) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

(١٦٨) A/38/275-E/1983/88 .

(١٦٩) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

الزراعية ، إلى الاستمرار في النظر بنشاط في زيادة مساعدتها الإنمائية لأفريقيا زيادة كبيرة ، وتناول مسألة بذل مجهود خاص لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا بالسرعة التي تقتضيها ؛

١٠ - تجدد دعوتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها إلى أن تدرس اتخاذ تدابير لزيادة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا وعقد النقل والمواصلات في أفريقيا ، وأن تعمل على تطبيق التدابير الخاصة بطريقة شاملة ومنسقة ؛

١١ - تؤكد قلقها البالغ لخطورة الحالة الغذائية في أفريقيا واستمرار انخفاض نسبة الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ، وتطلب بالخاص إلى البلدان الأفريقية أن تمنح الأولوية الواجبة للإنتاج الغذائي والزراعي في خططها الوطنية ودون الإقليمية ، وتحت أيضاً البلدان المانحة والوكالات الدولية على أن تزيد من دعمها لتنفيذ التدابير الواردة في خطة عمل لاغوس في مجال الأغذية والزراعة ؛

١٢ - تؤيد النداء الذي وجهته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصالح اثنين وعشرين بلداً أفريقياً مهدداً بنقص الأغذية ، وتحت المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لهذا النداء عن طريق تقديم ما يلزم من المعونة الغذائية الإضافية ومن المساهمات في إعادة التأهيل ؛

١٣ - ترحب من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بعقد المؤتمر الخامس لإعلان التبرعات من أجل صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للتنمية الأفريقية ، الذي يعقد مرة كل سنتين ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان نجاحه ، وفي هذا الشأن ، تناشد البلدان المانحة وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الهيئات العامة والخاصة المهتمة بالأمر الاشتراك على نحو كامل والتبرع بسخاء للصندوق ؛

١٤ - ترحب من الأمين العام مواصلة تخصيص الموارد اللازمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، على أن يأخذ في الاعتبار دورها بوصفها المركز الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أفريقيا ، وذلك وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛

١٥ - تطلب كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، تقريراً شاملاً ، يعد على أساس موحد ويتضمن أرقاماً عن الأنشطة

الاستثنائي للتنمية الأفريقية ، الذي يعقد مرة كل سنتين ، الذي عقد في أديس أبابا في ٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع التي تهدف إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في أفريقيا^(١٦٩) ؛

٤ - تعرب عن امتنانها لجميع البلدان التي اشتركت في هذا المؤتمر وأعلنت فيه عن تبرعات ؛

٥ - تحث بقوة جميع البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها كما ترد في الفقرات ٦١ - ٦٩ من برنامج العمل الجديد الكبير للشائعات لصالح أقل البلدان نمواً ، بصيغته المعتمدة^(١٧٠) ، كي تحقق في هذا الشأن زيادة ملموسة في الموارد لصالح تنمية أقل البلدان نمواً ، التي يوجد منها ستة وعشرون بلداً في أفريقيا ؛

٦ - ترحب بالخطوات التي اتخذها عدد من البلدان المانحة لزيادة تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ وتعرب عن قلقها لانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان النامية عن طريق منظومة الأمم المتحدة ، مما يعكس وجود انخفاض عام في القيمة الحقيقية للمساعدات التساهلية المتعددة الأطراف ، الأمر الذي يؤثر تأثيراً معاكساً على البرامج القطرية والإقليمية للبرنامج في أفريقيا خلال دورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وتحت جميع البلدان ، ولا سيما تلك التي لم تفعل ذلك ، على أن تزيد تبرعاتها السنوية للبرنامج ؛

٧ - تحث أيضاً البلدان المانحة على أن تقدم مستويات كبيرة ومستمرة من الموارد لتعزيز التنمية المتسارعة للبلدان الأفريقية والتنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا وبيان لاغوس النهائي وعلى أن تتبرع بسخاء لصندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للتنمية الأفريقية ؛

٨ - تدرك ما يمكن أن تقدمه الأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة من إسهام كبير في التنمية الأفريقية عن طريق تعزيز تنسيق المعونة وحشد موارد إضافية ، وتحت البلدان الأفريقية والبلدان المانحة على مواصلة التعاون لتحقيق تلك الغاية ؛

٩ - تدعو جميع المؤسسات المالية الدولية ، ولا سيما البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية

(١٦٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٧ .

(١٧٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس

١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع

82. I. 8 A.) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وإذ تحيط علماً بالمقترحات المتعلقة بالتدابير الفورية المتضمنة في إعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين المعتمد في نيويورك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣^(١٧٤) ،

وإذ تلاحظ أنه في حين أنه لا غنى عن اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات فعّالة لتهئية الظروف التي تدعم بالكامل الجهود الوطنية والجماعية التي تبذلها البلدان النامية من أجل بلوغ أهدافها الإنمائية ، تقع المسؤولية الأولى لتنمية البلدان النامية على عاتق هذه البلدان ذاتها ،

وإذ تدرك أن بعض المؤشرات الاقتصادية تدل على انتعاش بعض البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي الرئيسية ، وفي حين أن انتعاش البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي يمكن أن يعود بالفائدة على البلدان النامية فإنه في حد ذاته لا يكفي ، ويمكن أن يخفق ما لم تتجه التدابير المتعلقة بالسياسة إلى إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تنشيط عملية التنمية في العالم النامي ، على السواء ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء جو الأزمة الاقتصادية العالمية الحالي وتأثيرها السلبي على البلدان النامية وفرص تنميتها ، وإذ تكرر التأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية فورية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية ،

وإذ تدرك أيضاً ، في هذا الصدد ، أنه يلزم التطرق إلى المشاكل الفورية والهيكليّة برمتها وبطريقة متكاملة ،

١ - توافق على أنه ينبغي اتخاذ تدابير عملية فورية لصالح البلدان النامية من أجل المساعدة على تخفيف المشاكل الاقتصادية الحالية ، وتعزيز النمو والتنمية المتسارعين للبلدان النامية على أساس مستمر وتعزيز إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ؛

٢ - توافق على أن التدابير الفورية التي تتخذ في إطار أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، يجب أن تشمل ، في جملة أمور ، تحقيق تقدم في المجالات التالية :

(أ) الأغذية والزراعة ، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لتقديم المعونة الغذائية المطلوبة للبلدان المتأثرة بالعجز الاقتصادي تأثراً خطيراً في أفريقيا ؛

(ب) النقد والتمويل ونقل الموارد بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والمديونية والأنشطة الإنمائية المتعددة الأطراف ؛

الجارية في كامل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإفريقيا ، وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار الحالي .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٢٠٠/٣٨ - تدابير فورية لصالح البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وبخاصة التدابير المتعلقة بالسياسة المتوخاة في الاستراتيجية ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٥٢/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تدابير فورية لصالح البلدان النامية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها ، في جملة أمور ، التدابير الفورية التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة^(١٧١) ، وإذ تلاحظ الجهود ذات الصلة التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات وهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، لصالح البلدان النامية ،

وإذ تحيط علماً ببرنامج التدابير الفورية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية المتضمن في الفرع الخامس من الإعلان الاقتصادي الذي اعتمدته المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣^(١٧٢) ، والمقترحات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس ، المعتمدة في الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة السبعة والسبعين ، المعقود في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣^(١٧٣) ،

(١٧١) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. II. D. 6) .

(١٧٢) انظر : A/38/132-S/15675 ، المرفق ، الفرع الثالث .

(١٧٣) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. II. D. 6) ، المرفق السادس .

(١٧٤) انظر : A/38/494 ، المرفق .